

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح رئيس الحكومة  
المديرية العامة للتوظيف العمومية

الجزائر في 11 مارس 2003

الرقم 124 ك خ / م ع و ع / 2003

## السيدة والسادة رؤساء مفتشيات الوظيفة العمومية

**الموضوع :** إعداد المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية والمصادقة عليها  
بعنوان السنة الجديدة.

**المرجع :** المرسوم التنفيذي رقم 95 / 126 المؤرخ في 29 أفريل 1995 المعدل  
والمتم للمرسوم رقم 66 / 145 المؤرخ في 2 جوان 1966 المتعلق بإعداد ونشر  
بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تخص وضعية الموظفين.

- التعليم رقم 1278 / ك خ / م ع و ع / المؤرخة في 30 ديسمبر 1995 المتعلقة  
بإعداد المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية والمصادقة عليها في إطار السنة  
المالية الجديدة.

- التعليم رقم 63 / ك خ / م ع و ع / المؤرخة في 3 فيفري 1999 المتعلقة بإعداد  
مخططات تسيير الموارد البشرية و المصادقة عليها.

- التعليم رقم 192 / ك خ / م ع و ع / المؤرخة في 13 جانفي 2001 المتعلقة  
بكيفيات المصادقة على المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية بعنوان السنة  
المالية الجديدة.

يشرفني أن أذكركم أن المصادقة على المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية بعنوان السنة الجديدة ينبغي أن تتم وفق الشروط والكيفيات المحددة في التنظيم الساري المفعول في المجال لاسيما تعليماتي المشار إليها في المرجع أعلاه.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة الى أن المصادقة على المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية لكل مؤسسة أو إدارة عمومية تتوقف بالضرورة على مشروعية كافة قرارات التسيير المتخذة من قبل المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية بعنوان السنة المنصرمة.

وبهذا الصدد، يتعين عليكم السهر على مشروعية تسيير الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية ومطابقته للتنظيم الساري المفعول خاصة فيما يخص النقاط المتعلقة بـ:

**1 - مشروعية تعيين مسؤول المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية، تعيين بمرسوم أو بقرار، حسب الحالة، أو بمقرر تعيين بالنيابة مؤشر عليه من طرف المصالح المركزية للمديرية العامة للوظيفية العمومية (للمديرية الولائية) أو بعد الموافقة الصريحة للمصالح المركزية للمديرية العامة للوظيفة العمومية، بالنسبة للمناصب العليا للمؤسسات العمومية.**

**2 - المراجعة الفعلية لقرارات التسيير غير القانونية المتخذة خلال السنة المالية السابقة والتي كانت محل طلب مراجعة من طرف مصالح الوظيفة العمومية طبقاً للمادة 3 للمرسوم التنفيذي رقم 95 / 126 المؤرخ في 29 أبريل 1995 المذكور أعلاه.**

**3 - تنفيذ الأحكام القضائية النهائية (التي حازت حجية الشيء المقضي فيه) التي تخص تسوية وضعية إدارية لموظف أو لعون عمومي.**

**4 - تطهير الطلبات الموجهة للإدارة المعنية والتي تستلزم إجابة.**

**5 - تنصيب كافة المترشحين المدرجة أسماؤهم في المحاضر المتضمنة الإعلان عن**

النتائج النهائية للمسابقة والاختبارات والفحوص المهنية المنظمة خلال السنة السابقة.

6 - التصديق على الشهادات والمؤهلات بمبادرة من الإدارة المعنية.

7 - مشروعية بعض وضعيات الموظفين (إنتداب، إستيداع، وضع في حالة خدمة،

نقل، خدمة وطنية...).

8 - مشروعية توظيف الأعوان المتعاقدين والمؤقتين.

9 - مشروعية توظيف المعلمين المستخلفين للتربية الوطنية (طبقا للتعليمية الوزارية

المشتركة رقم 1423 المؤرخة في 16 أكتوبر 2000).

10 - مشروعية توظيف وترتيب أعوان ورؤساء أفواج الوقاية والأمن.

11 - إحالة الموظفين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية على التقاعد.

12 - تبليغ قرارات التسيير المتعلقة بالوضعية الادارية للأعوان البلديين، خاصة

القرارات غير الخاضعة للتأشير المسبقة (انتداب، نقل، استيداع، ترقية في

الدرجات...).

13 - صلاحية عهدة اللجان المتساوية الأعضاء ولجان الطعن ومشروعية محاضر

هذه الهيئات (التشكيل، مدة صلاحية العهدة، توقيع الأعضاء المؤهلين قانونا...).

14 - ضرورة توزيع المناصب المالية الشاغرة حسب النسب القانونية للتوظيف.

15 - توقيف تخصيص المنصب المالي الوحيد على تقديم الإدارة المعنية المحضر

المتضمن رأي اللجنة المتساوية الأعضاء المختصة اتجاه السلك أو الرتبة المخصص

لها المنصب المالي.

16 - توقيف التأشير المسبقة على قرارات تسيير الوضعية الادارية

للمستخدمين البلديين، على المصادقة على المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية

للبلدية المعنية.

ومن البديهي ان المصادقة على المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية تبقى في

كل الحالات متوقفة على تقديم المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية الوثائق التي تضمنتها التعليمات رقم 240 / م ع و ع المؤرخة في 27 ماي 1995 أي:

- دفتر الميزانية للسنة المالية الجديدة.

- القائمة الإسمية للأعوان الموجودين في الخدمة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة السابقة.

بالنظر إلى ما سبق، أطلب منكم السهر على التطبيق الصارم لأحكام هذه التعليمات وإخطاري بكل الصعوبات التي قد تعترضكم في هذا الإطار.

عن رئيس الحكومة وبتفويض منه  
المدير العام للوظيفة العمومية  
ج. خرشي